الأنباء
الاربعاء 4 ديسمبر 2013

تسهيلاً للأهالي من عناء التنقل

الخرينج: هل تم تخصيص إنشاء مدارس في المخطط العام لمنطقة إشبيلية؟

مبارك الخرينج

قدم نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه: نظرا لأهمية قيام الدولة بدورها بإنشاء المدارس في كل منطقة من مناطق الدولة وذلك تسهيلا لاهالي المنطقة من عناء التنقل بين المناطق ونظرا لعدم قيام وزارة التربية بافتتاح مدارس لسكان منطقة اشبيلية. لذا يرجى افادتي بالآتي:

1ـ هل تم تخصيص إنشاء مدارس في المخطط العام لمنطقة اشبيلية؟

2ـ عدد المدارس والمراحل الدراسية التي تم تخصيصها ان وجد.

3ـ هل قامت وزارة التربية بعمل التصاميم اللازمة لانشاء المدارس؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى افادتي بهذه التصاميم وموعد الانتهاء منها.

4ـ هل قامت وزارة التربية بطرح مناقصة عامة لبناء المدارس؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى افادتي بتاريخ تقديم المناقصة وموعد انشائها.

مطيع: لا يمكن وأد أداة الاستجواب وعلى رئيس الحكومة محاسبة وزرائه

د.أحمد مطيع

شدد النائب د.أحمد مطيع على ضرورة الإصلاح السياسي الشامل تجاه ممارسات الفساد والضرب بيد من حديد لكل المتجاوزين على المال العام، والنأي بالمؤسسة التشريعية بعيدا عن الفواتير السياسية نتيجة مواقف سياسية معينة، مضيفا انه يجب على رئيس الحكومة محاسبة وزرائه قبل ان يحاسبهم البرلمان على تجاوزاتهم، وأن المواقف السياسية تجاه الاستجوابات جلها تهدف وتصب في الصالح العام والإصلاح وإن اختلفت وتباينت، فالكل له طريقته ووجهة نظره وهذه هي الديموقراطية الحقة.

وأكد مطيع في تصريح صحافي انه لا يمكن وأد الأداة الدستورية المهمة «الاستجواب» والتي من خلالها يعدل المسار الحكومي الخاطئ ويوجه نحو طريق الإصلاح، مما تساهم في الحفاظ على المال العام ودرء منابع الفساد الذي استشرى بطريقة مقيتة، مشيرا الى ان الدور الرقابي لممثلي الأمة مهم جدا ولا يجب تجاهله أو إضعافه، ويكون التركيز فقط على الدور التشريعي المطلوب، لأن العمل البرلماني يرتكز على أمرين مهمين وهما الجانب الرقابي والجانب التشريعي الذي من المفترض التوازن بينهما لدى نواب الأمة.

وبين مطيع ان موقفه من أي مساءلة سياسية تقدم من احد النواب (زملائه) الى احد الوزراء بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء تكون مبنية على قناعة تامة دون الخضوع لأي ضغوط، سواء سياسية او غيرها، وتأتي بعد سماع مرافعة طرفي الاستجواب، مؤكدا انه مع اي استجواب يهدف الى الإصلاح والمصلحة العامة للكويت وأهلها، والتي باتت مطلب الكثير من أبناء الشعب الكويتي الغيور على وطنه.

واستغرب مطيع من الجزع والهلع الحكومي حين استخدم النواب حقهم الأصيل الذي كفله لهم الدستور في المساءلة السياسية لأحد أعضاء الجسم الحكومي، موضحا انه يجب على رئيس مجلس الوزراء محاسبة وزرائه قبل ان يحاسبهم نواب الامة، ففي اعتى الديموقراطيات نجد ان البرلمان يتقدم بسيل من الاستجوابات لاعضاء الحكومة الذين بدورهم يستجيبون ويقفون على منصة الاستجوابات بجلسات علنية تنقل على الفضائيات مباشرة دون حجج واهية ويقومون بتفنيد ما احتوته مادة الاستجواب من محاور دون كلل او ملل او خوف او جزع.

وقال مطيع ان الاستجواب ما هو الا سؤال مغلظ يقدم للوزير، ولمن يقول ان الاستجواب يعطل التنمية، فإن هذا التبرير او القول غير منطقي ولا يمت للحقيقة او الواقع بصلة، لانه لا يمكن للنائب المستجوب او غيره من النواب والذين اتوا من رحم الامة ومن خلال صناديق الاقتراع ممثلين للشعب ان يقفوا امام المشاريع الانشائية التنموية، ويعطلوا العمل بها، والمساءلة السياسية ما هي الا عمل سياسي يتم من خلاله توجيه الوزير الى الخلل الذي في حقيبته الوزارية التي يتولاها حتى يشرع في اصلاحه وان لم يستطع فعليه ان يتنحى ويترك، محذرا من مغبة الممارسات الحكومية في دفع الفواتير السياسية نتيجة اتخاذ النواب مواقف بعينها او معينة تجاه اعضاء الفريق الحكومي حين الضلوع في مناقشة الاستجوابات او بعدها، فوجهات النظر تختلف من شخص لآخر في عملية وطريقة الاصلاح المنشود، لذا يجب على الحكومة الابتعاد عن مثل هذه الممارسات وانتشال بيت الشعب والكويت من براثن فساد الفواتير السياسية التي هي السبب الرئيسي في التراجع الذي تشهده الكويت وفي شتى المجالات مع الاسف الشديد.

عسكر لمراجعة رواتب الطلبة المبتعثين

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء فيه: يشهد العالم تفاوتا في نسب التضخم التي تشهد زيادة يوما بعد يوم. لذا، اقترح لمراجعة رواتب الطلبة المبتعثين من مؤسسات الدولة المختلفة سنويا وزيادتها وفق نسبة التضخم في دولة الابتعاث.

التميمي يسأل عن إحصاء البدون وأكبر عشر جاليات

عبدالله التميمي

قدم النائب عبدالله التميمي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: ما عدد البدون وفقا لإحصاء 2011 وفئاتهم العمرية؟ وما عدد البدون الحاصلين على مؤهل عال وما أعداد من حصلوا على الثانوية العامة؟ وتزويدنا بعدد البدون المقيدين بالجهاز المركزي من فئة حملة الجوازات العربية والأجنبية، وما اجراءات اعادتهم لوضعهم السابق؟ وهل تتم ملاحقة من سهل لهم الحصول على تلك الجوازات؟ وهل ستتم مقاضاته؟ يرجى تزويدنا بنسخ من ذلك. كما سأل الخالد عما يلي: ما أعداد أكبر عشر جاليات في الكويت مع توضيح فئاتهم العمرية؟ كما سأل التميمي الخالد عما يلي: ما عدد المخالفين لقانون الإقامة وأعداد من لم يتم تجديد اقاماتهم منذ 2010 الى يونيو 2013 مع تبيان أعداد من تم ترحيلهم، ومن ثم تصحيح أوضاعهم؟ وما جنسياتهم خلال تلك الفترة؟ يرجى تزويدنا بنسخ من ذلك. كما قدم التميمي سؤالا الى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.رولا دشتي جاء فيه: يرجى تزويدنا بالبيانات التفصيلية لأعداد المواطنين وفئاتهم العمرية وفقا للإحصاء الأخير. كما سأل التميمي د.رولا عما يلي: ما أعداد الوافدين من الجنسيات العربية والإسلامية وفقا لآخر احصاء سكاني؟ يرجى تزويدنا بأعداد كل جالية على حدة. كما قدم التميمي سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه: ما عدد الكويتيين المتوقع تخرجهم خلال العامين المقبلين في المعاهد والجامعات؟ وما عدد الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية ذكورا وإناثا للعالم الحالي؟ ما اجمالي الطاقة الاستيعابية لجميع الجامعات والمعاهد في داخل البلاد.

العدساني: على هيئة المعاقين فتح أبوابها أمام ذوي الاحتياجات الخاصة

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني الهيئة العامة للمعاقين بفتح أبوابها أمام ذوي الاحتياجات الخاصة، والاستماع الى شكاواهم بشكل مباشر، والعمل على ازالة العقوبات والصعوبات التي تواجههم، مؤكدا في الوقت ذاته ان اعضاء مجلس الأمة سيكونون ذخرا وسندا للمعاقين، ولن يتأخروا في إجراء التعديلات اللازمة على القوانين لتلبية احتياجاتهم. وقال العدساني في تصريح للصحافيين: تشرفنا أمس بحضور ذوي الاحتياجات الخاصة، ونحن امتداد لهم، وهذه الجلسة واجبة وليست منة، لأن قضيتهم انسانية ملحة وهم في النهاية جزء منا، مضيفا: نحن اخوة لهم وسنكون سندهم وسنعمل على تعديل كل القوانين التي يرون انها تحتاج الى تعديل، مطالبا هيئة المعاقين ومديرها بتفعيل جميع القوانين، لأنه مضت 4 سنوات على اقرار القانون الخاص بالمعاقين لسنة 2010 والى اليوم لم يطبق بشكل كامل. وشدد على ضرورة تعاون المجلس والحكومة لتحقيق رغبات 30 ألف معاق يمثلون مختلف الاسر الكويتية، ويعانون في مختلف المجالات، وعلى سبيل المثال عندما حضرت أولمبياد المعاقين في لندن، ورغم ان هناك جهودا كانت تبذل من قبل المخلصين من امثال الاخ منصور السرهيد، ورغم الانجازات التي حققها ابناؤنا المعاقين، الا ان قصورا واضحا شهدناه في الدعم الحكومي. وبين ان المعاق المشارك في الأولمبياد كان يخصص له 35 دينارا في اليوم الواحد اثناء المعسكر و45 اثناء البطولات، وهذه الميزانية تم اعتمادها منذ فترة السبعينيات، ولم تتم زيادتها منذ ذلك الحين على الرغم من ارتفاع التكاليف وخصوصا في الدول الأوروبية، فضلا عن العناية الخاصة التي يحتاجها المعاقون، مشيرا الى ان الاداريين المرافقين لهم ايضا كانوا لا يحصلون على المبالغ المناسبة. وشدد على ضرورة التسهيل على المعاقين من خلال تطبيق نظام المعاملات الالكتروني في المستشفيات والوزارات وغيرها من المؤسسات، وتوفير مواصفات خاصة لمصاعد ومرافق المؤسسات العامة والمدارس والمجمعات التجارية، كما هو معمول به في دول مثل الولايات المتحدة الأميركية. وطالب الهيئة العامة للمعاقين بالتعاون مع جمعيات المعاقين، لأنها الادرى والاعرف بما يحتاجه المعاقون، مؤكدا على أهمية تطبيق قانون توظيف المعاقين بشكل صحيح، لأن ما تم توظيفه حتى الآن لا يتجاوز 2٪، مبينا ان الحكومة تتحمل مسؤولية عدم تطبيق التشريعات الخاصة بهذه الفئة.

قويعان يطالب باتخاذ موقف تجاه تعسف العلي

د.حسين قويعان

طالب النائب د.حسين قويعان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد باتخاذ موقف مما اسماه «تعسف» الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي.

وقال قويعان في تصريح صحافي: «لدي ملاحظات عدة على الوكيل المساعد في الداخلية ولا بد ان يكون للوزير الخالد موقف سريع منها لاسيما ان هذه التصرفات لا تتفق مع نصوص القانون وتتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الانسان.

واوضح قويعان: أن العلي خرج علينا ببدعة فرض ضريبة على المواطن الذي يقتني أكثر من مركبتين مع ان مسألة الضرائب شأن يخص مجلس الأمة.

وأضاف ان العلي يتعسف مع اصحاب سيارات الاجرة الجوالة بحجة اغلاق الطرق، وانتقد قويعان: قرارات الوكيل المساعد بمد فترة احتجاز المواطنين المخالفين والمتعارضة مع القانون.

الجلال لاختيار مدير لهيئة الصناعة من أبنائها

طلال الجلال

طالب النائب طلال الجلال وزير التجارة والصناعة انس الصالح باختيار مدير عام للهيئة العامة للصناعة من ابناء الهيئة، ليكون خلفا لبراك الصبيح الذي قدم استقالته، مشددا على ان ذلك هو الحل السليم للارتقاء بمستوى اداء الهيئة العامة للصناعة في المرحلة المقبلة.

وقال الجلال في تصريح له ان الانظار تتجه الى الهيئة العامة للصناعة حيث ينتظر منها المواطنون الكثير من اجل تطوير قطاع الصناعة بالكويت الذي بات شبه ميت، بسبب عدم قيامها بالدور المطلوب منها، مشيرا الى ان تطوير قطاع الصناعة بالكويت سيعتمد بالدرجة الاولى على مدى نجاح وزير التجارة والصناعة في اختيار المدير القادم للهيئة، والذي يجب ان يكون عند مستوى طموح المجلس.

وشدد الجلال على ضرورة ان يدفع المدير القادم للهيئة العامة للصناعة نحو المساهمة في تحفيز القطاع الصناعي على رفع مستوى المنتج المحلي من خلال توفير المصانع المتميزة وفق ضوابط ومعايير عالمية محددة، في مناخ يسوده روح التنافس الايجابي الشريف. وتابع الجلال باننا نتطلع الى ان يختار الوزير انس الصالح واحدا من ابناء الهيئة العامة للصناعة قادرا على تحريك النشاط الاقتصادي في الكويت، والخروج بالمؤسسة من حالة الركود الذي تعيشه، مشيرا الى ان الهيئة مليئة بالكفاءات الوطنية التي تستحق منا كل الدعم.

بحضور نواب سابقين ونشطاء سياسيين في ديوان بدر بن ماجد مساء أمس الأول

ندوة "نهج": أهمية إصلاح مؤسسات الدولة وانتشالها من الفساد

فليح العازمي

شدد المشاركون في ندوة «انهيار دولة المؤسسات» والتي نظمها تجمع «نهج» وأقيمت مساء أمس الأول في ديوان د.بدر بن ماجد بمنطقة الصباحية على أهمية إصلاح مؤسسات الدولة وانتشال ما «اعتراها من فساد» وعلى رأس ذلك السلطة التشريعية التي تعتبر الأهم في البلاد.

فقد اعتبر النائب السابق عبداللطيف العميري ان كل مجلس أمة يأتي بصنيعة الحكومة لا يعتبر ممثلا للشعب الكويتي، وانما يمثل رأي الحكومة فقط، مضيفا: أهم مؤسسة بالبلد وهي المؤسسة التشريعية، استمرت الحكومة في ضربها ومهاجمتها منذ وضع الدستور في عام 1962 فقد تم حل وإبطال عدد كبير من المجالس النيابية خلال السنوات الأخيرة، مشيرا الى انهم يعتبرون مجلس الأمة منحة أو صدقة علينا، ونحن نقول لهم لا نريد منحتكم وانما نريد الحق والعقد الذي بيننا وبينكم. وقال: عندما كنت نائبا في مجلس 2008، كانت تصلنا أخبار شبه مؤكدة عن حل غير دستوري للمجلس آنذاك، ولكن حدثت تدخلات في الساعات الأخيرة وتم حله بشكل دستوري، وقاموا بالدعوة لانتخابات جديدة، حيث جاءوا بمجلس جديد يتوافق معهم، من خلال شطب الاستجوابات مع محاسبة النواب الذين يتكلمون داخل المجلس، مثلما حصل مع النائب السابق د.فيصل المسلم في قضية الشيك والمحكوم عليه بغرامة مليون دينار.

وقال العميري: لماذا لم يقولوا عن المجلس الحالي انه مجلس تأزيمي، ونوابه يعطلون التنمية، بالرغم من تقديم ما يقارب من 10 استجوابات خلال فترة بسيطة، لأنهم يعلمون انه مجلس يمثلهم، متسائلا هل يعقل ان يقدم استجواب لرئيس الوزراء عن قضايا ومشاكل مهمة يعاني منها البلد منذ سنوات طويلة، ولا نجد نائبا مؤيدا للاستجواب؟ وهذا دليل قاطع على ان مخرجات الصوت الواحد، هم نواب على ورق. وتساءل: هل يعقل ان تلغي المحكمة الدستورية، والمكونة من 5 أعضاء إرادة عشرات الآلاف من الشعب الكويتي، بإبطال مجلس الأمة لأكثر من مرة؟ مضيفا: لقد وصل الحال بأبناء الشعب الكويتي الى السعادة والفرح بتوقيع عقد تأجير 25 طيارة، وقد أصبحنا نرى 4 مليارات تعطى الى السيسي، ومليارات أخرى لدول كثيرة من أفريقيا، لا تستفيد الكويت من ورائها شيئا إطلاقا.

من جانبه، قال النائب في مجلس 2012 المبطل المحامي أسامة الشاهين: عنوان الندوة وهو «انهيار دولة المؤسسات»، علينا أن نعيد تسميته إلى «انهيار الدولة»، فالدولة تتكون من مؤسسات وشعب وأرض، وما نشهده هو انهيار الوطن بمؤسساته وشعبه وبهذه الأرض الطيبة التي نعيش عليها، وهذا ليس من باب التخويف وإنما من باب الحقائق والأرقام، التي كانت الحكومة تنكرها، والآن بعد ما وقعت الفأس بالرأس لجأوا إلى تأجيل مواعيدها، فبينما يقول الرئيس أوباما عام 2017، وتقول ويكيليكس عام 2020، هم يقولون عام 2021. وأضاف: أول الأخطار التي تواجها الكويت، هو الخطر الداخلي بتفكك البنية الاجتماعية، وقد نصل إلى مرحلة اللاعودة، خصوصا مع التفكك الأفقي عبر مسميات وتقسيمات، كسنة وشيعة وحضر وبدو، مع خطر اجتماعي يهدد البنية العمودية وهي العلاقة بين الحاكم والمحكومين، والتي تتم مناقشتها الآن في أروقة والمحاكم، إضافة إلى الخطر الاقتصادي، خصوصا مع اعتماد الدولة على النفط كمصدر رئيسي وشبه وحيد، وهي سلعة قد تصبح قريبا بائرة وتفقد قيمتها، وذلك لأسباب وعوامل كثيرة، من بينها انتقال أميركا من استيراد الى تصدير النفط الصخري، مع وجود النفط الصخري بكميات هائلة في صحراء أستراليا، مضيفا: بالرغم من تلك الأخطار، تحولت الحكومة من تطبيق المثل القائل «أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، إلى «أسرق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، ويظهر وزير النفط مصطفى الشمالي ليلخص الوضع عن النفط في العالم بقوله «مافي إلا كل خير». وتابع الشاهين: الرئيس أوباما كان صريحا، عندما أعلن أن منطقة الخليج لم تعد بذات الأهمية لأميركا وهذا يقودنا للخطر الثالث الأمني، خصوصا عندما قال انهم ليسوا مستعدين لقتل أبنائهم وإنفاق أموالهم من أجل منطقة لم تعد ذات أهمية إستراتيجية. وقال: المعارضة قدمت حلها من أجل مواجهة الأخطار على الكويت، عبر الحكومة البرلمانية، بحيث تأتي حكومة منسجمة مع الأغلبية البرلمانية، وهذا الحل لا يتعارض مع الدستور اطلاقا، فهو يسمح بتطبيقها دون القيام بتعديل أي من مواده، مضيفا: كل من يسأل أين المعارضة وحراكها خلال الفترة الماضية؟ نقول له ان المعارضة حراكها لايزال مستمرا، وهو أقوى من أي وقت مضى، خصوصا مع تركيز الكويتيين على اداء الحكومة، ومتابعتهم لأخطائها المستمرة، وتبديدها للأموال في مغامرات خارجية، مع فشل المنظومة السياسية الحالية، حيث أصبحوا يتجهون إلى رأي المعارضة.

من جهته، قال النائب في مجلس 2012 الأول المبطل بدر الداهوم: الدائرة الخامسة، أخرجت في انتخابات فبراير 2012، نوابا أحرارا كشفوا الفساد وتصدوا له بكل قوتهم. وأضاف: انهيار المؤسسات بدأ من مجلس 1976 المزور، ومرورا بحل مجلس الأمة وتشكيل المجلس الوطني، ووصولا الى ضرب النواب في ديوان الحربش قبل 3 سنوات تقريبا، حيث وصل الحال بالقبضة الأمنية إلى ضرب الشعب ونوابه على مرأى ومسمع من الجميع، حيث ضرب د.عبيد الوسمي أمام الناس، وعندما ذهب واشتكى للقضاء، تم حفظ القضية، وكذلك الحال مع قضية الصحافي محمد سندان الذي تعرض للضرب، وأيضا قضية الإيداعات المليونية التي كشفتها جريدة القبس، تم حفظها من قبل القضاء، بدعوى قصور في التشريع، ولكن الحقيقة أن الدولة تدار بالمزاج، مضيفا: الحكومة شريكة في الفساد الراهن وانهيار الدولة، مع تعطل الكثير من المشاريع.

وقال الداهوم: مجلس الأمة الراهن أسوأ من سابقه، فلن نجد به عضوا يؤيد استجواب رئيس الوزراء قبل أيام، ونوابه يأتمرون بأمر الحكومة، مضيفا: لا يعقل أن يقبل الشعب الكويتي بالوضع الراهن، واذا استمر البعض بمرحلة تقديس أشخاص، فلن نصل الى نتيجة، والحل هو أن يتفق ويتكاتف ويجتمع على رأي واحد، عندها سيكون قادرا على ازالة أي سلطة.

أما د.بدر ماجد المطيري فقد شدد على أن الشعب الكويتي الحر لا يرضى بالظلم ولا التعدي ولا بالفساد الذي ضربت أطنابه أنحاء البلاد، والسؤال هو أين مؤسسات الدولة مما يجري في البلاد؟ وأضاف: وقد تم تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية الحالي، لترشيد الاستهلاك على المواطنين، بحجة أن الدولة تدفع للمواطن 4 مليارات سنويا، لدعم السلع التموينية و«البنزين» والمواد الإنشائية وغيرها، متسائلا: هل يعقل أن تقول وزيرة التنمية د.رولا دشتي ان سبب الازدحام المروري في الكويت، هو دعم الدولة لـ«البنزين»؟

د.وليد الطبطبائي ونايف المرداس وبدر الداهوم وأسامة الشاهين خلال الندوة (أسامة أبوعطية)